

شروط الضمان الاحتياطي : الشروط الشكلية للضمان الاحتياطي : 1- الكتابة : فتعتبر الكتابة الشكلية نشوء في الضمان الاحتياطي اضافة الى كونها شكلية اثبات فالضمان الاحتياطي لابد ان يعبر عن ارادته في الالتزام بالكمبيالة وهذا التعبير لابد ان يحصل كتابة والكتابة بالضمان الاحتياطي تختلف حسب ما اذا ورد الضمان الاحتياطي على وجه الكمبالة او ظهرها فاذا حصل الضمان الاحتياطي على وجه الكمبالة فإنه يكفي توقيع الضمان الاحتياطي حتى يعتبر الموقع ضامن احتياطي فالتوقيع مجرد على وجه الكمبالة لا يعتبر ضمانا احتياطيا لم يكن طبعا توقيع الساحب او المسحوب عليه وبالتالي : الاحتمال الثاني : وهو اذا حصل الضمان على الوصلة اي انا ورقة متصلة بالكمبيالة فيعتبر صحيحا ومنتجا لكافة اثاره القانونية وكأنه حصل على الكمبالة ذاتها الا انه لابد ان يشتمل على التوقيع وصيغة الضمان الاحتياطي. الاحتمال الثالث : وهو اذا حصل الضمان الاحتياطي على ورقة مستقلة غير متصلة ورقة غير الوصلة فان هنا الضمان يعتبر كذلك صحيحا مستندا الى المادة من مدونة التجارة على 180 شرط ان يحدد في هذه الورقة الكمبالة الملحة بها اي ذكر مجموعه من البيانات التي تتضمنها كاسم الساحب والممسحوب عليه ومبلغ كمبالة وغيرها حتى يتم الاعلام بان هذه الورقة المستقلة تتعلق بالكميال المعينة تحديدا وان الضمان الاحتياطي الحاصل على هذه الورقة يضمن وفاء مبلغ هذه الكمبالة التي حددت بياناتها الورقة المستقلة كما يجب ذكر مكان صدور الضمان الاحتياطي على هذه الورقة المستقلة مع توقيع الضمان الاحتياطي وبيان صريح لصيغة انه ضامن احتياطي للكمبالة معينة. فالاصل في الضمان الاحتياطي انه يقدم بين تاريخ انشاء كمبالة وتاريخ استحقاقها لكن ماذا لو قدم هذا الضمان بعد تاريخ استحقاق الكمبالة هنا يجب التمييز ما بين اذا قدم هذا الضمان بعد ميعاد الاستحقاق ولكن قبل تحرير الاحتياج او قبل انصرام الاجل المحدد لتحرير هذا الاحتياج او لما بعد هذا التاريخ وبالتالي : اثار الضمان الاحتياطي : تختلف اثار الضمان الاحتياطي باختلاف العلاقات التي تربط مختلف اطراف الكمبالة او لا علاقة الضمان الاحتياطي الحامل فالضمان الاحتياطي يتلزم على وجه الضامن مع بقية الموقعين على الكمبالة حسب مقتضيات المادة من مدونة التجارة باداء مبلغها في تاريخ الاستحقاق الى 202 الحامل وبالتالي فان من حق الحامل الرجوع على الضامن الاحتياطي مطالبا اياه بالوفاء وذلك اذا ما رفض الممسحوب عليه الوفاء له والحاصل غير ملزم بالرجوع على الشخص المضمون. 2- قبل الرجوع الاحتياطي : كما انه اذا تعدد هؤلاء الضامنون فان من حق الحامل مطالبة احدهم بكامل المبلغ وهذا ما يعرف بحق التقسيم وحق التجريد وعلى اعتبار التزام الضامن الاحتياطي التزاما اصليا فإنه يخضع لقاعدة عدم التمسك بالدفوع ومن ثم فإنه لا يحق للضامن الاحتياطي ان يتمسك ضد الحامل بالدفوع التي تربطه بالساحب او الحامل او الحاملين السابقين متى كان هذا الحامل حسن النية ويصوغ للضامن الاحتياطي على عكس ذلك ان يدفع ضد الحامل ولو كان حسن النية بالدفوع الشكلية كالاخلال بالبيانات الشكلية الخاصة بالضمان الاحتياطي او البيانات الالزامية للكمبالة كما ان التزام الضامن الاحتياطي هو ايضا الالتزام التابع للالتزام الشخص المضمون على اعتبار ان التزامه يعتبر كفالة من نوع خاص فان الحامل لا يمكنه الرجوع على الضامن الا بما يمكن الرجوع به على المضمون اي ان الضامن الاحتياطي يتلزم بنفس الكيفية التي يتلزم بها الشخص المضمون كما تظهر هذه التبعية في حالة بطلان التزام المضمون لعيوب في الشكل فان : التزام الضامن الاحتياطي يبطل تبعا لذلك ايضا 2- التي تترتب عن الضامن الاحتياطي والتي ينبغي دراسة اثارها